



# الاقتصاد السعودي في عام 2026

فبراير 2026

جدوى للاستثمار  
Jadwa Investment



## الاقتصاد السعودي عام 2026 استمرار النمو القوي وسط انخفاض أسعار النفط

- نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,5% عام 2026، مع زيادة إنتاج النفط والغاز، وعودة نمو الأنشطة غير النفطية إلى مستوياتها الطبيعية بعد معدلاتها المرتفعة في السنوات الأخيرة، ولكنها لا تزال جيدة بالمقارنة مع الأسواق الناشئة (شكل 1).
- نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 4,4%، مدعوماً بالتطورات الهيكلية في عدد من القطاعات، تشمل السياحة، الصناعة التحويلية غير النفطية، النقل والخدمات اللوجستية، والتمويل والتأمين، إلى جانب الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.
- سيتباطأ زخم النمو المتعلق بالإنفاق الحكومي، بسبب استقرار حجم الإنفاق المقرر في الميزانية، وترشيد الصرف على المشاريع.
- سيشهد نمو الائتمان تباطؤاً، لكنه سيبقى عند رقم أحادي مرتفع، حيث يُنتظر قيام القطاع المصرفي الذي يتمتع برأسمال قوي بحشد التمويل من المؤسسات المالية غير الإيداعية.
- نتوقع انخفاض سعر الفائدة الأساسي عام 2026، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السايبور، على الرغم من اتساع الفارق بين السايبور والريو (سعر إعادة الشراء) في عام 2025.
- سيؤدي تراجع تضخم الإيجارات إلى انخفاض تضخم أسعار المستهلك إلى ما دون 2%، حتى مع تسبب ضعف الدولار في بعض التضخم المستورد.
- نتوقع عجزاً في الميزانية يعادل 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2026، أي أضيق من العجز عام 2025، وديون حكومية تعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي.
- في عام 2027، نتوقع أن يضيق عجز الميزانية إلى حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة أصغر في الدين الحكومي.
- نتوقع أن يكون متوسط أسعار خام برنت عند 63 دولاراً للبرميل عام 2026، منخفضة عن مستواها في عام 2025، قبل أن ترتفع إلى 66 دولاراً للبرميل عام 2027.
- نتوقع عجزاً في الحساب الجاري بأقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2026 و2027، وستبقى الاحتياطيات الأجنبية مرتفعة، قربيةً من 450 مليار دولار.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف، رئيس الأبحاث الاقتصادية

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

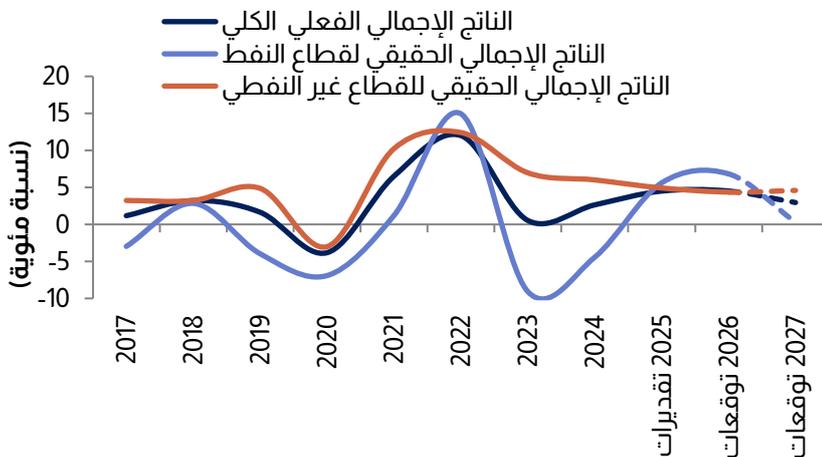
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>

صدر هذا التقرير في 26 فبراير 2026، الساعة 3:30 بتوقيت الرياض

### شكل 1: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي





## توقعات الاقتصاد العالمي

في عام 2025، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة أمام التقلبات الحادة في السياسات، وأهمها كانت سياسة التعريفات الجمركية الأمريكية، ومجموعة من المخاوف الجيوسياسية. كانت السياسات المالية والنقدية بصفة عامة داعمة، وكانت الأوضاع النقدية ميسرة إلى حد ما. أيضاً، ساهم سباق الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي في تلك المرونة.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,3% في عام 2025، متماشياً مع الأداء في عام 2024، ويتوقع مستويات نمو مماثلة في عامي 2026 و2027. أما متوسط توقعات النمو، وفقاً لمجموعة من المحللين، فجاء أكثر حذراً، عند 2,9% (جدول 1؛ شكل 2).

شهد مطلع عام 2026 بالفعل مزيجاً مألوفاً من المخاطر، سواء تلك المتعلقة بالأوضاع الجيوسياسية أو السياسات التجارية: فنزويلا وإيران والتهديدات الجمركية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، تقترب العديد من أسواق الأسهم من مستويات قياسية، إضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية، تشمل المخاطر السلبية الرئيسية تراجع التفاوض بشأن الذكاء الاصطناعي — مما يؤدي إلى انخفاض تقييمات شركات الذكاء الاصطناعي وتراجع الاستثمارات — وارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل استجابةً لتفاقم العجز المالي.

فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي، نتوقع أن يتخطى النمو توقعات المحللين التي تقدر بـ 2,2% في عام 2026، في ظل السياسات الداعمة للنمو. وحققت الولايات المتحدة عام 2025 نمواً أفضل مما كان

أظهر الاقتصاد العالمي عام 2025 مرونة أمام التقلبات الحادة في السياسات والمخاوف الجيوسياسية.

بدأ عام 2026 بمزيج من المخاطر الجيوسياسية وتلك المتعلقة بالسياسات التجارية.

نتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بمستوى أفضل من توقعات المحللين.

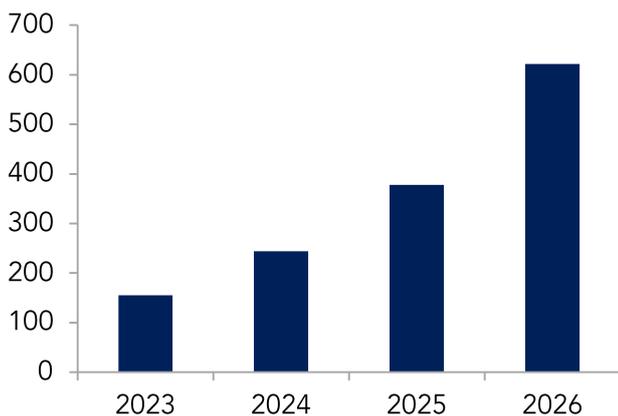
## جدول رقم 1: نمو الناتج الإجمالي العالمي

(نسبة مئوية؛ تقديرات صندوق النقد الدولي في يناير 2026 ومتوسط توقعات المحللين)

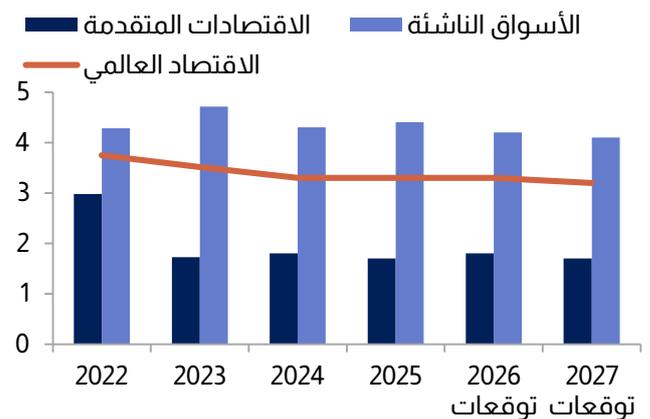
توقعات 2027		توقعات 2026		تقديرات 2025		2024	
توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	صندوق النقد	
2.9	3.2	2.9	3.3	2.9	3.3	3.3	الاقتصاد العالمي
2	2	2.2	2.4	2.1	2.1	2.8	الولايات المتحدة
1.4	1.5	1.1	1.3	1.4	1.4	1.1	المملكة المتحدة
1.8	1.9	1.3	1.6	1.5	1.6	2	كندا
1.4	1.4	1.2	1.3	1.4	1.4	0.9	منطقة اليورو
0.8	0.6	0.8	0.7	1.2	1.1	-0.2	اليابان
4.3	4	4.5	4.5	4.9	5	5	الصين
1.4	1	0.9	0.8	0.8	0.6	4.3	روسيا
2	2.3	1.7	1.6	2.3	2.5	3.4	البرازيل
6.6	6.4	6.6	6.4	7.2	7.3	6.5	الهند

\* ملحوظة: توقعات المحللين نقصد بها تحليلات جمعيتها شركة فوكاس-إيكونوميكس من مجموعة متعددة من المحللين

شكل 3: مكاسب إضافية في الانفاق الرأسمالي المرتبط بالذكاء الاصطناعي (مليار دولار؛ الانفاق الرأسمالي لشركات أمازون، وجوجل، وميتا، ومايكروسوفت)



شكل 2: نمو الأسواق الناشئة يستقر فوق 4% (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ نسبة مئوية)





يتوقع الكثيرون، مدعومةً بالظروف المالية، والاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والاستهلاك المرن. يشهد سوق العمل تراجعاً، ربما يبدأ في التأثير سلباً على الاستهلاك في عام 2026. ومع ذلك، من المقرر أن توفر السياسة المالية المزيد من التحفيز مع بدء سريان "القانون الشامل والجميل" (قانون يتعلق بالإجراءات المالية)، واستمرار توجه الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، على الرغم من تزايد المخاوف بشأن فقاعة الذكاء الاصطناعي (شكل 3). تتوقع خفضين لأسعار الفائدة في عام 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين إزاء المسار الذي سينتهجه الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، نظراً لأن التضخم لا يزال أعلى من المستوى المستهدف، والنشاط الاقتصادي لا يزال قوياً، على الرغم من ظهور علامات على تراجع سوق العمل (شكل 4).

نجحت الصين في تحقيق مستوى النمو الذي تستهدفه للعام 2025 عند 5%، وفقاً لبيانات رسمية، رغم وجود بيانات بديلة تشير إلى أرقام نمو أقل. ورغم التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة، واصلت التجارة الصينية تعزيز الاقتصاد، وبلغ الفائض التجاري 1,2 تريليون دولار.

في عام 2026، رغم أن التجارة ستواصل دعمها للاقتصاد الصيني، لكننا نتوقع ضغوطاً باتجاه الأسفل على النمو بصفة عامة، نظراً لضعف اتجاهات الاستثمار نتيجة للطاقة الإنتاجية الزائدة في عدد من القطاعات (باستثناء صناعة شبه الموصلات والاستثمارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي). ستتخذ الحكومة المزيد من الخطوات لتعزيز الاستهلاك، لكن تلك الخطوات سيكون لها تأثير محدود، نظراً لديناميكيات الضعيفة في سوق العمل. ربما يؤدي التعزيز التدريجي للبرنيمي الذي تجاوز حاجز 7 يوانات مقابل الدولار الواحد، إلى تعزيز ثقة المستهلك، وكذلك انتعاش سوق الأسهم (شكل 5). مع ذلك، لا يزال سوق العقارات يعاني من الركود، كما لا تزال معدلات ادخار الأسر مرتفعة، مما يشير إلى ضرورة توشي الحدز.

في غضون ذلك، لن يكون النمو مذهلاً في أوروبا، لكنه ربما يشهد تحسناً طفيفاً في عام 2026، بفضل قوة الطلب المحلي الناتجة عن ارتفاع الانفاق الاستثماري. في الربع الرابع 2025، جاء النمو في منطقة اليورو أقوى قليلاً من المتوقع. حالياً يسير معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف، كما أن أسعار الفائدة مستقرة. أما في اليابان، فيساهم ضيق سوق العمل في زيادة التضخم، واحتمال قيام بنك اليابان برفع أسعار الفائدة مرة أخرى.

من المتوقع أن يظل متوسط النمو للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أعلى من 4%. وستظل آسيا المنطقة الأبرز، على الرغم من تباطؤ النمو في الصين والهند. وتبدو صورة النمو في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا متفاوتة، لكنها تنطوي على بعض النقاط المضيق. وتُعد المملكة، التي نتوقع أن يبلغ فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي 4,5% من الدول ذات الأداء الجيد مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى.

### توقعات أسعار النفط

نتوقع أن يكون متوسط أسعار خام برنت عند 63 دولاراً للبرميل في عام 2026، منخفضاً من متوسط بلغ 68 دولاراً للبرميل عام 2025، وذلك بسبب وفرة الإمدادات النفطية في السوق. وتتصل مخاطر التقلبات حول هذا السعر الأساس بصورة رئيسية بالمخاوف من حدوث فائض أكثر حدة في العرض (تؤدي إلى انخفاض الأسعار) واضطرابات جيوسياسية في إمدادات النفط (تؤدي إلى ارتفاع الأسعار). وقد تجلى هذا الأخير في فبراير، حيث بلغ السعر الفوري لخام برنت حوالي 70 دولاراً للبرميل، نتيجة للمخاوف بشأن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

ظل الاقتصاد الصيني يجد الدعم من التجارة، رغم التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة.

ربما تشهد منطقة اليورو نمواً أقوى عام 2026، بدعم من ارتفاع الانفاق الاستثماري.

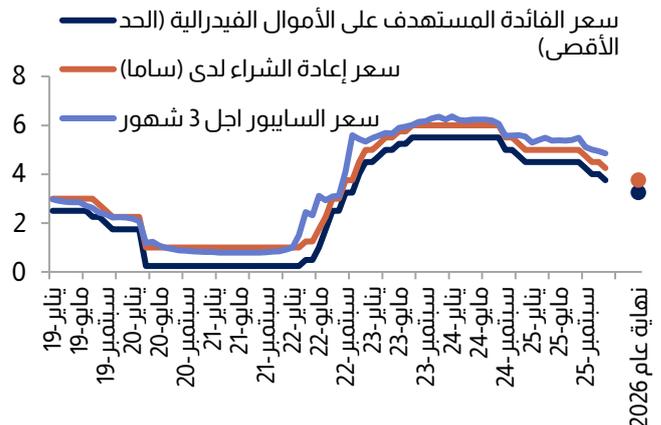
من المتوقع أن يظل متوسط النمو في الأسواق الناشئة أعلى من 4%.

نتوقع أن يكون متوسط أسعار خام برنت عند 63 دولاراً للبرميل عام 2026 و66 دولاراً للبرميل عام 2027.

شكل 5: الدولار الأمريكي يضعف أمام الريميني الصيني (يوان: دولار)



شكل 4: أسعار الفائدة الأمريكية والسعودية (نسبة مئوية)





بالنسبة لعام 2027، نتوقع بعض الانتعاش في أسعار النفط، يؤدي الى ارتفاعها إلى متوسط 66 دولاراً للبرميل، وذلك بفضل مواصلة الطلب العالمي نموه ومحدودية الزيادات في العرض (شكل 6).

بعد عام 2027، نتوقع أن تدعم تلك الديناميكيات أسعار النفط في المدى المتوسط، خاصة في ظل الانخفاض الكبير للطاقة الانتاجية الاحتياطية المتاحة لدول الأوبك في أعقاب الزيادات الحادة في الانتاج عام 2025. في دراسة حديثة بشأن معدلات تراجع انتاج حقول النفط والغاز، وجدت وكالة الطاقة الدولية أن نحو 90% من الاستثمارات السنوية الخاصة باستكشاف النفط والغاز منذ عام 2019 تم تخصيصها لتعويض تراجع الانتاج. وهذا يعني أنه، في ظل المستويات الحالية للاستثمارات في قطاع النفط والغاز، سيكون نمو العرض متواضعاً في أحسن الأحوال خلال السنوات القادمة.

حالياً يعتبر السوق مزود بكميات كافية من النفط، حيث أضافت 8 دول من تحالف أوبك وشركائها (هي الدول التي خفضت انتاجها في السابق طواعية) نحو 2,4 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، وكذلك ارتفعت الامدادات من خارج تحالف أوبك وشركائها. نتيجة لذلك، ارتفعت المخزونات العالمية (بما في ذلك المخزون على ناقلات النفط العائمة)، رغم وجود فرقين دقيقين هنا: معظم النفط المخزون على الناقلات يعتبر نفطاً خاضع للعقوبة يبحث عن مشتريين، وبعض المخزونات المضافة تتكون من احتياطات استراتيجية تضيفها الصين.

بالنسبة لعام 2026، نتوقع الوكالات الرئيسية الثلاث- أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة- نمو الطلب بحوالي 1,1 مليون برميل يومياً في المتوسط، وكانت تقديرات أوبك هي الأكثر تفاؤلاً (1,4 مليون برميل يومياً). لا يزال نمو الاقتصاد العالمي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط، وخاصة في الأسواق الناشئة.

من المرجح أن تواصل زيادة المخزونات الاستراتيجية في الصين، التي كانت المصدر الرئيسي للطلب في عام 2025، دعمها للطلب عام 2026. وستكون الصين حريصة على الاستفادة من الأسعار المنخفضة والإجراءات الأمريكية حول فنزويلا، التي أدت إلى تعطيل الإمدادات النفطية في الصين، مما يعزز حافز الصين لبناء احتياطيها الاستراتيجي.

مع ذلك، من المتوقع أن تواصل إمدادات النفط العالمية الارتفاع. تتراوح توقعات نمو الإمدادات من الدول خارج تحالف أوبك وشركائها من 0,6 مليون برميل يومياً (توقعات أوبك) إلى 1,2 مليون برميل يومياً (توقعات وكالة الطاقة الدولية). لذلك، نتوقع وكالة الطاقة الدولية فوائض كبيرة، بينما تعني أرقام أوبك أن المنظمة لا يزال لديها مجال لإضافة المزيد من البراميل (شكل 7). قرر تحالف أوبك وشركائها إبقاء الانتاج ثابتاً في الربع الأول 2026. مع ذلك، ربما يبدأ تحالف أوبك إضافة المزيد من البراميل تدريجياً خلال العام، وذلك تبعاً لظروف السوق- لا سيما اتجاه المخزونات والأسعار العالمية، بما في ذلك شكل منحنى العقود الآجلة للنفط.

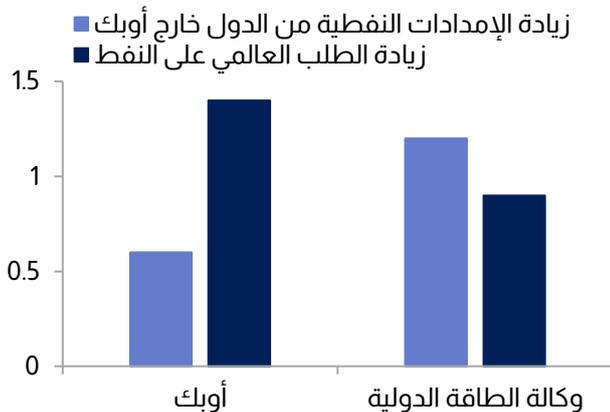
ستأتي الإمدادات الإضافية من الدول خارج تحالف أوبك وشركائها بشكل كبير من أمريكا اللاتينية (البرازيل وغويانا والأرجنتين)، إلى جانب بعض النمو في كندا. نتوقع أن يستقر إنتاج النفط الأمريكي في عام 2026، بعد وصوله إلى مستوى قياسي جديد عند 13,8 مليون برميل يومياً في أواخر عام 2025. ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج قليلاً في خليج المكسيك/أمريكا، ولكن إنتاج النفط الصخري الأمريكي قد يبدأ في بلوغ حدوده القصوى، خاصة في ظل انخفاض الأسعار.

حالياً يعتبر سوق النفط مزود بكميات كافية من النفط.

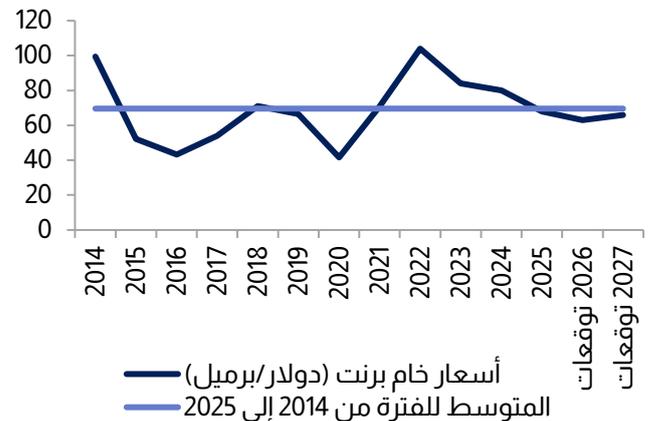
يتوقع نمو الطلب على النفط بنحو 1,1 مليون برميل يومياً عام 2026.

يتوقع المزيد من إمدادات النفط من أمريكا اللاتينية وكندا.

شكل 7: تباين التوقعات الخاصة بتوازن النفط عام 2026 (مليون برميل في اليوم)



شكل 6: أسعار خام برنت، المتوسط السنوي





في حين أن صناعة النفط الصخري الأمريكي ستواصل تحقيق مكاسب في الانتاجية، تؤكد مصادر صناعية أن عمليات الحفر في أفضل مكامن الصخور قد ازدادت بالفعل. لقد تحولت استراتيجية شركات النفط الصخري إلى تحقيق عوائد للمساهمين، بدلاً من التركيز على نمو حجم الإنتاج. في عام 2025، ارتفع إنتاج النفط الصخري بنحو 0,13 مليون برميل يومياً في المتوسط، ليصل إلى 9,1 مليون برميل يومياً، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة. لقد تباطأت وتيرة النمو بدرجة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث بقي الإنتاج من حقل بيرميان، الذي يشكل أكثر من 60% من إنتاج النفط الصخري الأمريكي، ثابتاً منذ يوليو.

*لا تزال الأوضاع الجيوسياسية تمثل عامل عدم يقين، وربما يكون لها تأثير على السوق.*

لا تزال الأوضاع الجيوسياسية العالمية تعاني من التقلبات، قد ترتفع أسعار النفط نتيجة لتعطيل في إمدادات النفط، أو زيادة مخاطر حدوث اضطرابات في تلك الإمدادات. لكن، الاضطرابات الفعلية في إمدادات النفط كانت محدودة في عام 2025.

تسببت حرب الـ 12 يوماً بين إسرائيل وإيران في يونيو 2025 في ارتفاع أسعار النفط بنحو 10 دولارات للبرميل. لم يؤثر النزاع في نهاية المطاف على الإمدادات، وعادت الأسعار إلى مستوياتها السابقة. كانت هذه حالة من حالات علاوة المخاطرة المؤقتة. حتى الآن في عام 2026، أدت الاحتجاجات الواسعة في إيران ومخاطر شن ضربات أمريكية على إيران إلى ارتفاع أسعار النفط. في حال تم التوصل إلى اتفاق أمريكي إيراني سيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، بينما سيؤدي أي هجوم أمريكي يؤثر على الإمدادات أو يقود إلى رد إيراني مؤثر إلى ارتفاع الأسعار.

*التأثير الرئيسي للعقوبات الغربية على روسيا كان هو خفض إنتاج المصافي.*

أدت العقوبات الغربية على روسيا، والهجمات الأوكرانية بالطائرات المسيرة، إلى خلق بعض الضغط على قطاع النفط الروسي، لكنها لم تؤثر بشكل واضح على إمدادات الخام الروسي حتى الآن، وكان التأثير الرئيسي هو خفض إنتاج المصافي (بنحو 1 مليون برميل في اليوم). مع ذلك، فإن توسيع أوكرانيا لقدرات طائراتها المسيرة ربما يربك إمدادات النفط الروسية في المستقبل، بناءً على كيفية تطور الحرب. أدى تدمير الطائرات المسيرة للبنية التحتية لاتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين- الذي تمتلك روسيا جزءاً منه- إلى خفض شحنات الخام الكازاخستاني إلى أوروبا في الربع الرابع 2025 ويناير 2026.

لم يكن لاعتقال الولايات المتحدة للرئيس الفنزويلي مادورو تأثير يذكر على السوق، حيث كانت الإجراءات والعقوبات الأمريكية قد قلصت مسبقاً إمدادات النفط الفنزويلي، التي يقدر حجمها بـ 1 مليون برميل في اليوم، والتي تعتبر صغيرة مقارنة بالإمدادات العالمية التي تبلغ أكثر من 100 مليون برميل في اليوم.

*في عام 2027، ستبدأ آفاق سوق النفط في التحسن، مع ضعف الزيادات في العرض.*

كذلك، يجب الإشارة إلى أن الأحداث الجيوسياسية ربما تقود إلى انخفاض أسعار النفط في الحالات التي يتضرر فيها الاقتصاد والتجارة العالميين، أو في الحالات التي تؤدي إلى زيادة المعروض من الخام، على سبيل المثال التوصل إلى حل دبلوماسي للحرب الروسية الأوكرانية.

وختاماً، تشير توقعات العرض والطلب العالمية إلى سوق مزودة بكميات مربحة من النفط في عام 2026، وذلك في حالة عدم حدوث صدمات جيوسياسية. بالنسبة لعام 2027، تبدأ آفاق سوق النفط في التحسن مع ضعف الزيادات في العرض واستمرار نمو الطلب.

## أداء الاقتصاد السعودي

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4,5% في عام 2025، مدعوماً بانتعاش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 5,6%، في حين استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 4,9%، وتباطأ نمو الأنشطة الحكومية إلى 0,9%.

*نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,5% في عام 2026.*

في عام 2026، سيسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرة أخرى نمواً بحوالي 4,5%، مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4,4%، ونمو القطاع النفطي بنسبة 7% عن مستواه عام 2025 في المتوسط. سيعود نمو القطاع غير النفطي إلى مستوياته الطبيعية، بعد الارتفاع الذي شهدته في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لاستقرار الزخم الناتج عن استثمارات القطاع العام في ظل انخفاض أسعار النفط (شكل 8). ومع ذلك، تعتبر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي هذه جيدة مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى.

*ستواصل الإصلاحات الجارية دعمها للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والاستثمارات.*

سيحظى الاقتصاد غير النفطي بالدعم من استمرار الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، والتطورات الهيكلية في عدد من القطاعات، بما في ذلك السياحة، والصناعة التحويلية غير النفطية، والنقل والخدمات اللوجستية، والتمويل والتأمين، إلى جانب الطاقة المتجددة والتكنولوجيا. وستواصل هذه القطاعات النمو في عام 2026.

في الوقت نفسه، سيتباطأ زخم النمو الناتج عن الانفاق الحكومي، وذلك نتيجة لاستقرار حجم الإنفاق المقرر في الميزانية، وترشيد الإنفاق على بعض المشاريع. سيتباطأ نمو الائتمان، لكنه سيبقى عند رقم أحادي مرتفع، حيث يتوقع أن يقوم القطاع المصرفي الذي يتمتع برأسمال قوي بحشد التمويل من المؤسسات غير الإيداعية.



## جدول 2: الحصة المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو

التغير السنوي كنسبة مئوية				الحصة كنسبة مئوية	
2026 توقعات	2025 تقديرات	2024	2023	2025	
4.5	4.5	2.6	0.5	الناتج المحلي الإجمالي	
6.8	5.6	-4.4	-9.0	القطاع النفطي	
4.4	4.9	6.0	7.0	الأنشطة غير النفطية	
0.9	0.9	3.3	1.1	الأنشطة الحكومية	
التغير السنوي كنسبة مئوية				الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حسب 100	
3.5	2.8	5.1	4.6	الزراعة	
5.5	2.5	8.3	3.9	التعدين غير النفطي	
4.4	4.7	5.6	4.6	الصناعات غير النفطية (التحويلية)	
4.5	7.1	6.7	3.5	الكهرباء والماء والغاز	
3.5	4.1	5.0	7.5	التشييد والبناء	
5.6	6.5	6.8	9.8	تجارة الجملة والتجزئة	
3.3	4.5	4.3	7.4	النقل والاتصالات	
3.5	4.0	3.2	2.4	الأنشطة العقارية	
5.0	6.8	10.6	8.2	التمويل والتأمين والأعمال	
4.5	4.8	5.9	12.3	خدمات اجتماعية	

ملحوظة: الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الرئيسية في عام 2025 هي تقديرات أولية. الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حسب القطاعات، للعام 2025 (معدلات النمو والحصة المكونة)، هو المتوسط للفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025. الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025 يتضمن كذلك صافي الضرائب.

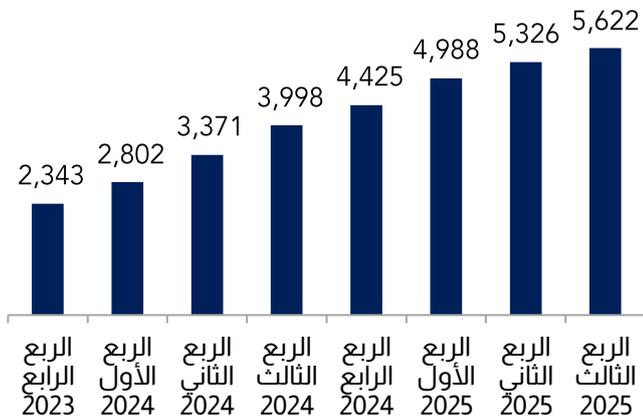
## الأنشطة النفطية

أضافت المملكة لإنتاجها من النفط الخام نحو 1,1 مليون برميل يومياً في عام 2025، ليصل إنتاجها إلى 10,1 مليون برميل يومياً في ديسمبر، ويعتبر هذا المستوى من إنتاج الخام هو الأعلى منذ أبريل 2023. وبلغ متوسط الإنتاج في عام 2025 ككل 9,5 مليون برميل يومياً، بارتفاع نسبته 5,5% عن متوسط الإنتاج في عام 2024.

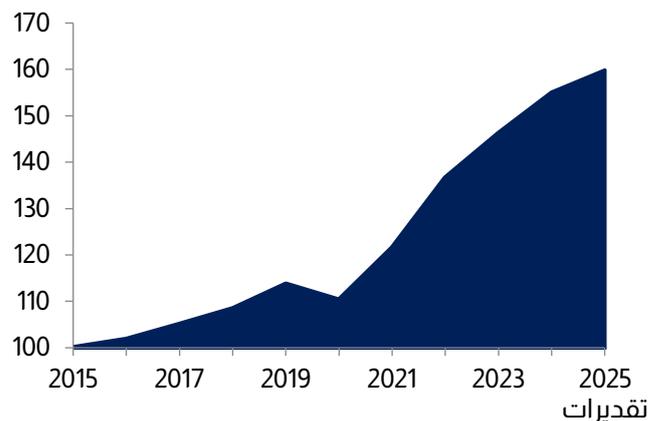
في عام 2026، نتوقع أن يبقى إنتاج الخام مستقراً إلى حد كبير مقارنة بمستواه في نهاية عام 2025، مع إضافات طفيفة خلال العام، مع قيام أوبك بالتراجع بصورة تدريجية عن تخفيضات الانتاج

في عام 2026، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 7%.

## شكل 9: عدد منشآت الضيافة المرخصة في المملكة العربية السعودية



## شكل 8: توسع كبير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (عام 2015 = 100 نقطة)





السابقة. وهذا المستوى يعني أن متوسط انتاج الخام سيكون أعلى بنسبة تقارب 7% عن متوسطه في عام 2025.

يميل الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى تتبع التغييرات في انتاج النفط الخام بشكل عام، ولكنه ربما يتأثر أيضاً بقطاع الغاز الذي يشهد ضخ استثمارات كبيرة، ولا سيما تطوير حقل الجافورة الذي بدأ الانتاج في أواخر عام 2025. بناءً على ذلك، نقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة 7% في عام 2026.

في عام 2027، نتوقع نمواً بنسبة 2% في الناتج المحلي الإجمالي النفطي، في ظل إضافات صغيرة في الخام السعودي ومزيد من النمو في انتاج الغاز.

### الأنشطة غير النفطية

نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق (9,20% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 6,5% خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، على أساس سنوي، متماثلاً بشكل عام مع وتيرة النمو في نفس الفترة من عام 2024، عندما نما القطاع بنسبة 6,8%. ويعود هذا النمو إلى الطلب الاستهلاكي القوي، مدعوماً بمكاسب كبيرة في التوظيف، والتطور المستمر في قطاع الضيافة، زاد عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم من السعوديين وغير السعوديين عام 2025، مما أدى إلى دعم الطلب المحلي، وقد ارتفع إجمالي التوظيف بنحو 767088 في الفترة بين الربع الأول والربع الثالث 2025، على أساس صافي.

واصل نشاط السياحة تسجيل أداء قوي سواء في السياحة لأغراض دينية أو غير دينية. وبلغ عدد المعتمرين 20,6 مليون معتمر خلال النصف الأول من العام، مرتفعاً من 13,7 مليون في النصف الثاني من عام 2024. كذلك، بقيت السياحة غير الدينية قوية، حيث ارتفع عدد السياح في موسم الصيف بنسبة 26%، على أساس سنوي، ليصل إلى 32 مليون، بما في ذلك السياح المحليين والأجانب. هذا النمو دعم زيادة الإنفاق المرتبط بالسياحة في موسم الصيف بنسبة بلغت 15%، على أساس سنوي. بصفة عامة، بلغ العدد الإجمالي للسياح (المحليين والأجانب) 122 مليون سائح عام 2025، مرتفعاً من 116 مليون عام 2024، وبلغ عدد السياح الأجانب من هذا الإجمالي نحو 30 مليون. إضافة إلى ذلك، ارتفع الإنفاق في قطاع السياحة من 282 مليار ريال عام 2024 إلى أكثر من 300 مليار ريال عام 2025.

وفي الوقت نفسه، واصل جانب العرض توسعه، حيث ارتفع عدد منشآت الضيافة المرخصة في المملكة من 4425 في نهاية عام 2024 إلى 5622 بحلول الربع الثالث 2025، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (شكل 9).

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي للعام ككل (عمليات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية، والسحوبات النقدية) بنسبة 10,7%، على أساس سنوي بالقيمة الاسمية، ليلعب إجماليه 1,570 تريليون ريال، متجاوزاً نمو العام الماضي الذي كان بنسبة 7,5%. وجاء هذا النمو مدفوعاً إلى حد كبير بالإنفاق عبر التجارة الإلكترونية، مقابل تباطؤ في نمو الإنفاق عبر عمليات نقاط البيع، عند 5,8% (شكل 10).

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يكون نمو الإنفاق مدعوماً بمزيد من المكاسب في التوظيف، والتوسع المستدام في السياحة. من المتوقع إفتح عدد كبير من الفنادق حول المملكة، بما في

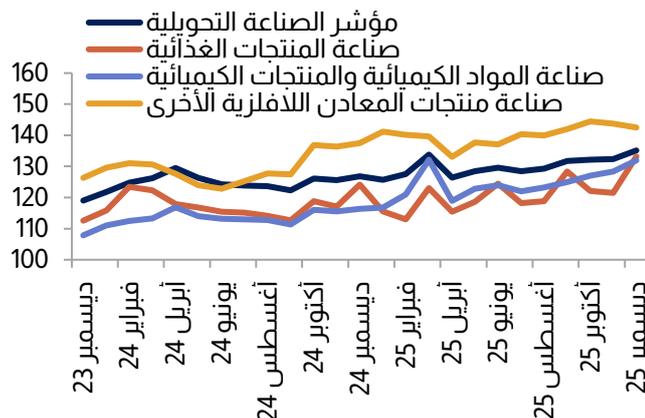
من المنتظر أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالتطورات في قطاع الغاز.

سيظل الطلب الاستهلاكي قوياً، مدعوماً بتوسع سوق العمل.

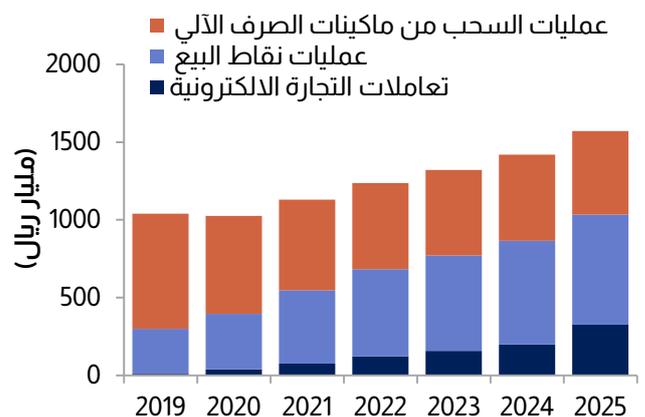
يتضح توسع أنشطة السياحة من خلال عدد الزيارات وعدد منشآت الضيافة الجديدة.

يتوقع أن تستفيد السياحة من افتتاحات الفنادق الجديدة والفعاليات المتعددة المتوقع انطلاقها في المدى القريب.

شكل 11: مؤشر الانتاج الصناعي ومكوناته الرئيسية



شكل 10: نمو قوي في الإنفاق الاستهلاكي





ذلك مكة المكرمة، والرياض (القدية والدرعية)، وفي الموقعين الرئيسيين على البحر الأحمر (مشروع البحر الأحمر، وأمالا). إضافة إلى ذلك، هناك العديد من الفعاليات الرياضية والترفيهية ينتظر قيامها في مختلف أنحاء المملكة، والتي ستشكل مزيد من الدعم لقطاع الضيافة. وفي هذا السياق، تستهدف وزارة السياحة زيادة الإنفاق في قطاع السياحة إلى 351 مليار ريال عام 2026.

واصل قطاع الصناعة غير النفطية (التحويلية) (19,9% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) تسجيل نمو قوي، بلغت نسبته 4,7% خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025. في السنوات الأخيرة، واجه القطاع عقبات نتيجة لضعف الطلب الصيني على البتروكيماويات المستوردة، أكبر قطاع فرعي للصناعة في المملكة (ما يقارب ثلث إجمالي الصناعة غير النفطية)، وهو أمر يعود إلى توسيع الصين لطاقاتها الإنتاجية المحلية، في غضون ذلك، أدت جهود التوسيع وزيادة الاستهلاك المحلي إلى دعم النمو، مما يعكس جزئياً استراتيجية إجلاء الواردات لتعزيز سلاسل التوريد المحلية.

لقد لعبت الإجراءات النظامية التي تستهدف زيادة نسبة المحتوى المحلي دوراً رئيسياً في دعم هذا الزخم، فوفقاً لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، ارتفع المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي لمشتريات الحكومة في المملكة من 33% عام 2020 إلى 51% في عام 2025. لقد أدت زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ووجود العديد من مشاريع التشييد القادمة في الطريق، إلى دعم الصناعة المحلية، ونتيجة لذلك، ارتفع الطلب على العديد من السلع، كالبنود المتصلة بأعمال التشييد والمنتجات الغذائية، مما أفاد المنتجين المحليين في مختلف القطاعات.

لقد انعكس ذلك على المؤشرات الصناعية، حيث ارتفع محتوى الصناعة في مؤشر الانتاج الصناعي بنسبة 4% في عام 2025 (شكل 11). تجاوز عدد المصانع 12900 مصنعاً، وقد بدأ 1247 مصنعاً الإنتاج خلال العام. كذلك، استفاد القطاع من النشاط الاستثماري القوي، بما في ذلك تسهيلات لتمويل الصادرات غير النفطية تم تقديمها إلى المصدرين المحليين بقيمة 32,8 مليار ريال.

يتوقع أن يتواصل الزخم في عام 2026، مدعوماً بمزيد من التوسع في القدرة الانتاجية والمبادرات المستهدفة، تخطط وزارة الصناعة والثروة المعدنية لتعزيز الابتكار، وزيادة تسجيل المنتجات تحت برنامج "صنع في السعودية".

وتشمل المشاريع الكبيرة المرتقبة، إطلاق صندوق الاستثمارات العامة لمصنع (سير) لانتاج السيارات الكهربائية في النصف الأول من عام 2026 في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، والذي تبلغ مساحته 1 مليون متر مربع. سيتم تنفيذ المصنع على مراحل، ويتوقع أن يسهم في تحفيز تطوير سلسلة التوريد المحلية. علاوة على ذلك، وقعت شركة "آلات"، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، صفقة مع مجموعة "لينوفو" لإقامة منشأة لانتاج أجهزة الكمبيوتر في المملكة، والذي يتوقع أن يبدأ الانتاج في عام 2026.

إضافة إلى ذلك، يتوقع أن تطلق شركة المراعي مشروع كبير لتوسعة إنتاج الدواجن في عام 2026، باستثمارات تقدر قيمتها بنحو 4,5 مليار ريال، وزيادة في الطاقة الانتاجية بنسبة 50-70%، مما يعزز النمو في صناعة الأغذية.

توسع قطاع النقل والتخزين والاتصالات (9,8% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بنسبة 4,5% في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، متماشياً مع مستوى النمو الذي تحقق في نفس الفترة من عام 2024، عند 4,4%. وجاء النمو مدعوماً باستمرار النمو في نشاط الأعمال والسياحة، الذي أدى إلى زيادة الطلب على نقل المسافرين وأعمال الشحن عبر مختلف وسائل النقل. وانعكاساً لهذه التحسينات، تقدم ترتيب المملكة في مؤشر البنك الدولي لأداء الخدمات اللوجستية بنحو 17 مركزاً، لتصبح في المرتبة 38 من بين 160 دولة، حسب آخر إصدار.

بقي النقل الجوي محركاً رئيسياً للنمو. لقد زاد عدد المسافرين بنسبة 9%، على أساس سنوي، في عام 2025 ككل، ليصل عددهم إلى 140 مليون مسافر عبر 980 ألف رحلة، وكذلك ارتفع إجمالي عدد الرحلات بنسبة 8%، على أساس سنوي (شكل 12).

في عام 2026، من المتوقع أن ينمو النقل الجوي بمستوى أكبر، مدعوماً بالتوسع المرتقب للعمليات التجارية لشركة "طيران الرياض"، فضلاً عن إطلاق شركة طيران اقتصادية جديدة مقرها في الدمام، والتي يتوقع أن تخدم 24 محطة محلية و57 محطة دولية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تقدم عمليات تطوير البنية التحتية للمطارات، بما في ذلك توسيع الصالات في عدة مطارات- المزيد من الدعم لنمو القطاع. على سبيل المثال، يتوقع تدشين أجزاء من مطار الملك سلمان الدولي في الرياض في عام 2026.

تعزز قطاع الصناعة غير النفطية  
بفضل سياسات التوسيع  
والاستهلاك المحلي.

ارتفع المحتوى المحلي في الإنفاق  
النهائي من 33% عام 2020 إلى 51%  
عام 2025.

أدى نشاط الأعمال والسياحة، إلى  
دعم النمو في النقل والخدمات  
اللوجستية.

شمل التوسع قطاعات النقل  
الجوي والشحن والسكك الحديدية.



تمكنت القطارات السعودية من نقل أكثر من 157 مليون مسافر عام 2025، وشكل مترو الرياض أكثر من 90% من إجمالي رحلات القطارات السعودية، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز إنتاج القطاع ككل. كذلك، شهد نقل البضائع نمواً قوياً خلال العام، عاكساً المكاسب التي حققتها التجارة.

نما قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بنسبة 5%، على أساس سنوي، في عام 2025، مدعوماً بمختلف برامج ومبادرات التحول الرقمي، وفقاً لبيان ميزانية العام 2025. ويتوقع أن يتواصل النمو في عام 2026، بنسبة 5% إضافية ليصل حجم السوق إلى 199 مليار ريال. وتشمل الاستثمارات المخطط لها إنشاء وإطلاق عدة مراكز بيانات في الرياض وجدة والدمام، مما يدعم تعزيز البنية التحتية الرقمية في المملكة (شكل 13).

توسع قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال (11,6% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بقوة، بنسبة بلغت 6,8%، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2025. ونمت قروض القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص بدرجة كبيرة، رغم تباطؤ وتيرة نموها خلال العام وسط تشديد السيولة المصرفية، حيث وصلت نسبة نموها إلى 10,4% في نهاية عام 2025، منخفضة من ذروة نمو بنسبة بلغت 15% في أبريل. جاء نمو الودائع أيضاً من نمو القروض، حيث بلغت نسبته 8,7% بنهاية العام، مما رفع نسبة القروض إلى الودائع إلى 113%.

تراجعت رهون العقارية السكنية الجديدة المقدمة من البنوك وشركات التمويل في النصف الثاني من عام 2025، منخفضة بمتوسط 29%، على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 15% في النصف الأول. لقد أثر ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة عدم اليقين بشأن اتجاه أسعار المنازل في ظل اللوائح التنظيمية الجديدة، على الطلب على رهون العقارية.

شهدت أسواق المال اكتتابات عامة أولية بلغ عددها 40 اكتتاباً خلال عام 2025، متماشية إلى حد كبير مع حجم اكتتابات عام 2024 والتي بلغ عددها 42 اكتتاباً، بما في ذلك 13 اكتتاباً في السوق الرئيسي، مقارنة بـ 14 اكتتاباً العام السابق. خلال عام 2025، تراجع سوق الأسهم السعودي بحوالي 13%، في أعقاب عامين متتاليين من المكاسب القوية. مع ذلك، تحسنت الثقة في السوق مع بداية عام 2026 بعد إعلان هيئة السوق المالية عن فتح السوق المالية بالكامل لجميع فئات المستثمرين الأجانب، مما يتيح الاستثمار المباشر اعتباراً من 1 فبراير 2026. كذلك، في عام 2025 قادت المملكة نشاط رأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث جذبت تمويلًا بلغت قيمته 1,7 مليار دولار، وهو ما يمثل ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشكل زيادة بنسبة 145%، على أساس سنوي (شكل 14). وشكلت الاستثمارات الأجنبية نحو 50% من هذا التمويل في عام 2025، وهي أعلى نسبة في خمس سنوات. وإجمالاً، ارتفع التمويل عن طريق الاستثمار الجريء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 89% ليلبلغ 3,4 مليار دولار، حيث تركز النشاط الاستثماري بدرجة كبيرة في مجالات التقنية المالية والذكاء الاصطناعي.

واصلت شريحة التأمين توسعها، مما دعم نمو القطاع ككل. وقد ارتفع عدد الأشخاص المؤمن عليهم بشكل خاص بنحو 1,5 مليون مستفيد خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11%، وجاءت الزيادة في المستفيدين السعوديين وغير السعوديين على حد سواء. تجاوز العدد الإجمالي للأشخاص المؤمن عليهم 14,5 مليون فرد بحلول أغسطس 2025. بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تجذب شريحة التأمين استثمارات أجنبية. كما ذكر مؤخراً في منتدى دافوس، ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع إلى أكثر من 140 مليار ريال بحلول عام 2030.

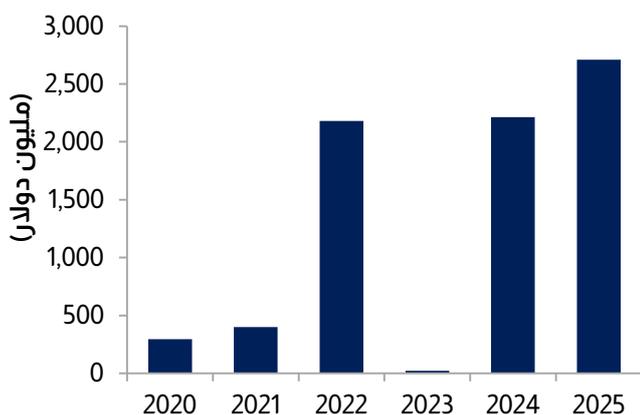
واصل التحول الرقمي تعزيز نمو تقنية المعلومات والتكنولوجيا، مع وجود عدد من مراكز البيانات قيد الإنشاء.

بقيت القروض المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص قوية، رغم تباطؤها.

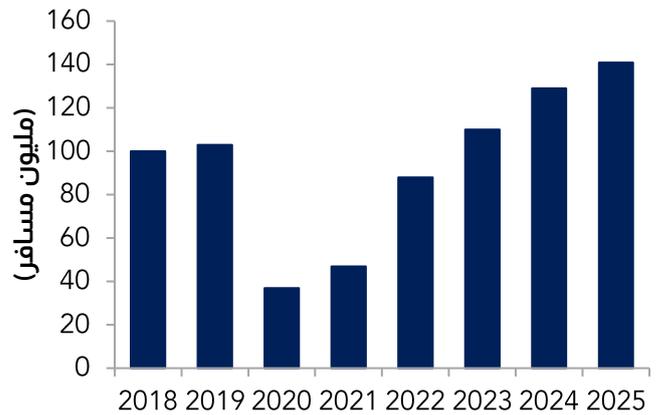
واصل نشاط الاكتتابات العامة نموه في السوق السعودي.

في عام 2025، قادت المملكة أنشطة رأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شكل 13: قيمة العقود الممنوحة لمراكز البيانات في المملكة (مليون دولار)



شكل 12: ارتفاع عدد المسافرين بالنقل الجوي





شهد عام 2025 ارتفاعاً في عدد الأشخاص المؤمن عليهم بصورة خاصة.

نتوقع أن يؤدي الطلب القوي على الائتمان والمزيد من المكاسب في التوظيف، إلى دعم قطاع التمويل في عام 2026.

استفادت الأنشطة العقارية من المشاريع السكنية المتعددة.

في الوقت نفسه، تراجعت قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة في عام 2025.

في عام 2026، نتوقع انتعاشاً تدريجياً في الطلب على الرهن العقاري، مع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة خيارات المعروض من أنواع المساكن.

في عام 2026، نتوقع أن يواصل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال، الاستفادة من الطلب القوي للائتمان المتعلق بتوسع الاقتصاد غير النفطي، والزيادة في عمليات التوظيف والتغطية التأمينية، وتواصل نشاط الاكتتابات العامة، والانتعاش التدريجي في الطلب على الرهن العقاري. ويبقى تشديد السيولة يمثل تحدياً، حتى وإن كان الإقراض المباشر من قبل البنوك الإقليمية والعالمية سيساعد على تلبية بعض الطلب على الائتمان. نتوقع خفضين في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في عام 2026، وهو ما من شأنه أن يدعم جزئياً انتعاش نشاط الرهن العقاري، مع وضوح تأثير اللوائح والأنظمة العقارية الأخيرة على الأسعار.

نما قطاع الأنشطة العقارية (9,4% من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي) بنسبة 4% خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، مدعوماً بالمشاريع السكنية التي يشرف عليها برنامج "سكني" التابع لوزارة البلديات والإسكان. وخلال عام 2025 ككل، تلقى أكثر من 90 ألف أسرة دعماً سكنياً من خلال خيارات تمويل وملكية متعددة. نتيجة لذلك، ارتفع معدل ملكية المنازل إلى 66% عام 2025، مقارنة بـ 62% في عام 2020، ليقترب من هدف رؤية 2030 البالغ 70%، وفقاً لوزارة البلديات والإسكان.

في المقابل، تراجعت قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة في عام 2025، حيث انخفضت بنسبة 12% من حيث الحجم، مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 16% في عام 2024. وأظهرت أحدث بيانات البنك المركزي السعودي (ساما)، أن إجمالي قروض الرهن العقاري الجديدة بلغت 82,9 مليار ريال في عام 2025، منخفضة عن مستواها عام 2024 والذي كان عند 93,6 مليار ريال (شكل 15). ويعكس هذا التباطؤ على الأرجح مجموعة عوامل، تشمل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، التي شجعت الأسر على تأجيل الاقتراض تحسباً لانخفاض أسعار الفائدة، وفترة التكيف التي أعقبت الاعلان عن سياسات خاصة باستقرار سوق العقارات، وتهدف تلك السياسات إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن، والتحفيز على تطوير الأراضي الشاغرة. ومنذ تطبيقها في 1 يناير 2026، تم إصدار رسوم الأراضي البيضاء لحوالي 60 ألف مالك أرض في الرياض، وفقاً لوزارة البلديات والإسكان.

نتيجة لذلك، يبدو أن الأنشطة العقارية شهدت تباطؤاً في الشهور الأخيرة. وتشير أحدث بيانات البنك المركزي السعودي (ساما)، إلى استقرار القروض المصرفية المقدمة إلى شركات التطوير العقاري، في أعقاب نموها القوي في عام 2024 والربع الأول لعام 2025 (شكل 16).

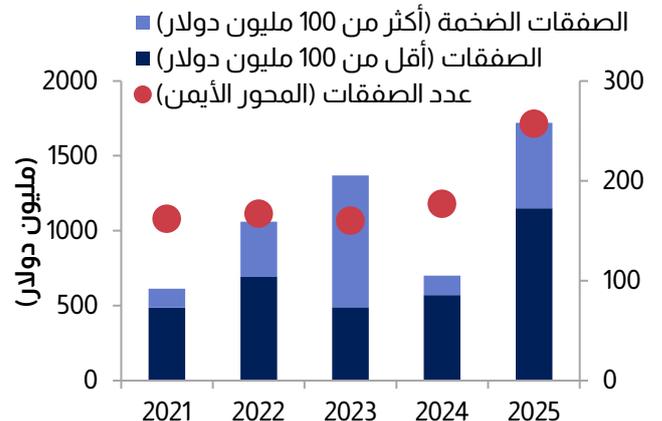
يتوقع أن يسهم الانتعاش التدريجي المتوقع في الطلب على الرهن العقاري عام 2026 في دعم النشاط العقاري، مع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة خيارات المعروض من أنواع المساكن. في الرياض، تقدّر وزارة البلديات والإسكان توفر 100 مليون متر مربع من الأراضي الجاهزة للتطوير، والتي ستكون كافية لاستيعاب ما يصل إلى 300 ألف وحدة سكنية على مدى السنوات الثلاث القادمة. يعتبر برنامج "سكني" أحد مصادر نمو القطاع في عام 2026، حيث تخطط وزارة البلديات والإسكان لتوسيع نطاق الدعم السكني ليشمل 100 ألف أسرة، إلى جانب تقديم نحو 80 ألف وحدة سكنية وقطع أراضي مطورة إضافية بالشراكة مع القطاع الخاص.

من ناحية أخرى، تخطط الشركة الوطنية للإسكان لتوفير 300 ألف وحدة سكنية في مختلف أنحاء البلاد في المدى القريب، بعد أن قامت بالفعل بتسليم عدد مماثل موزعة على 16 مدينة.

نما قطاع التشييد (13,4% من الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 4,1% في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، مقارنة بنسبة نمو 4,6%، خلال نفس الفترة من عام 2024. واستفاد

شكل 15: نمو الرهن العقاري

شكل 14: سوق التمويل الجري في المملكة





واصل قطاع التشييد الاستفادة من مشاريع الإسكان، والسياحة، والمشاريع العملاقة ذات الأولوية.

يتوقع أن تساهم مجموعة متنوعة من الفعاليات الرياضية والترفيهية إلى تعزيز قطاع التشييد.

في عام 2026، هناك خطط لاستضافة مجموعة من الفعاليات الرياضية وإطلاق مستشفيات ومدارس جديدة في المملكة.

في عام 2026، تخطط المملكة لزيادة الإنتاج الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي.

القطاع من الاتفاق على المشاريع العملاقة ذات الأولوية، وأماكن الإقامة المرتبطة بالسياحة، ومشاريع الإسكان التي ينفذها القطاع العام والخاص. وجدير بالذكر، أنه تم إنجاز أكثر من 2,5 مليون متر مربع من المنتزهات والمشاريع التنموية الحضرية في النصف الأول من عام 2025، كما تم تقديم أكثر من 107 ألف وحدة سكنية وقطع أراضي مطورة للمواطنين في عام 2025 من قبل وزارة البلديات والإسكان، وفقاً لبيان ميزانية 2026.

في عام 2026، تخطط وزارة البلديات والإسكان لتوفير عدد آخر من الوحدات السكنية وقطع الأراضي المطورة يبلغ عددها 80 ألف. ويتوقع أن تظل المشاريع العملاقة ذات الأولوية التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة هي الركائز الرئيسية التي تدعم أنشطة التشييد: البحر الأحمر، روشن، القدية، الدرعية، المسار الرياضي في الرياض، حديقة الملك سلمان، مشروع سفن. مع ذلك، تراجعت قيمة عقود البناء الجديدة الممنوحة في عام 2025، ولا سيما بالنسبة للمشاريع العملاقة، وربما تظل عند مستويات منخفضة في عام 2026، تماشياً مع إعادة تقييم مشاريع صندوق الاستثمارات العامة. من المرجح أن تركز استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة القادمة للفترة بين عامي 2026 و2030 بشكل متزايد على جذب الاستثمارات من الشركاء والقطاع الخاص، إلى جانب زيادة التركيز على الخدمات اللوجستية، والتعدين، والسياحة، والصناعة المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات.

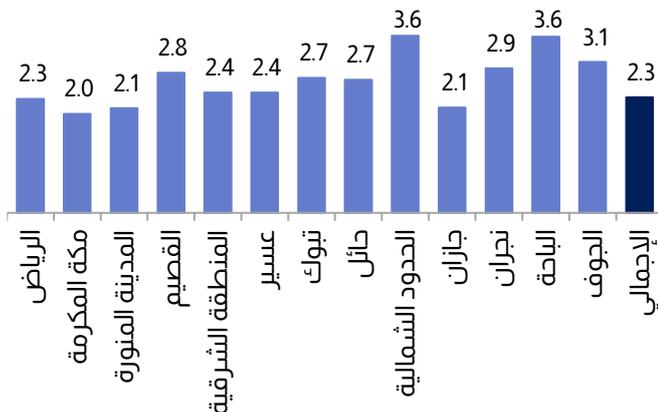
استعداداً لاستضافة كأس آسيا لكرة القدم في عام 2027، ومعرض إكسبو 2030، وكأس العالم لكرة القدم في عام 2034، من المقرر توسيع سعة الفنادق بشكل كبير. وحسب وزارة السياحة، هناك نحو 250 ألف غرفة فندقية قادمة في الطريق خلال السنوات الخمس القادمة، لدعم تلك الفعاليات المهمة. كذلك، سيستفيد القطاع من تشييد الملاعب الجديدة وعمليات التوسع في الرياض، وجدة، والخبر. علاوة على ذلك، انطلقت الأعمال التحضيرية الخاصة بتشييد موقع معرض إكسبو 2030، والذي يتوقع أن يضيف المزيد من الزخم لنشاط التشييد خلال السنوات الخمس القادمة.

نما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (6,7% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 4,8% خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2025، على أساس سنوي، متراجِعاً من نسبة نمو بلغت 6,1% خلال نفس الفترة من عام 2024. ويشمل هذا القطاع أنشطة التعليم، والرعاية الصحية، والفنون، والترفيه، والرياضة، في مجال الرعاية الصحية، توسعت خدمات مستشفى "الصحة" الافتراضي في مختلف أنحاء المملكة، إلى جانب إضافة نحو 1700 سرير في خمسة مستشفيات كبرى (شكل 17). وفي مجال الرياضة، استضافت المملكة أكثر من 15 فعالية دولية، بما في ذلك كرة القدم، والفورمولا 1، والفورمولا إي، والتنس.

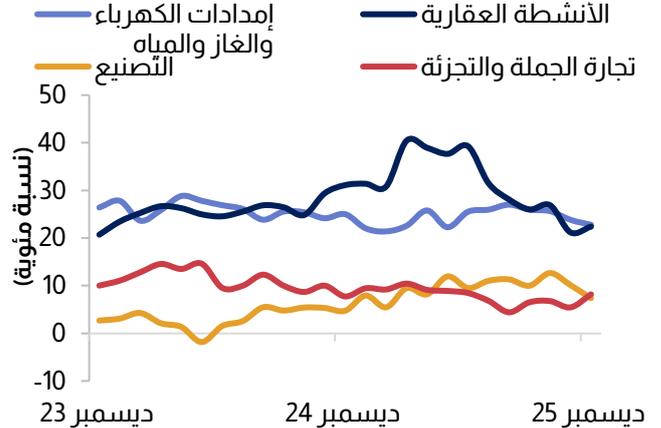
يتوقع أن يتواصل النمو عام 2026، مدعوماً بخطة استضافة 13 فعالية رياضية، وإطلاق ستة مستشفيات جديدة، مما يضيف نحو 1100 سرير. وسيأتي مزيد من الدعم من برامج التعليم التي تهدف إلى زيادة عدد المدارس المتخصصة للطلاب الموهوبين إلى 16 مدرسة على مستوى البلاد، وتوسيع نطاق تدريس اللغة الصينية في المدارس الحكومية، إلى جانب خطط من وزارة الثقافة لافتتاح متاحف جديدة في عدة مدن، تشمل الجوف والقصيم ومكة المكرمة.

نما قطاع الزراعة (4,6% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بنسبة 2,8% خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2025، على أساس سنوي. وجاء النمو مدعوماً بالتقدم المستمر نحو

شكل 17: عدد أسرة المستشفى لكل 1000 شخص (الهيئة العامة للإحصاء - 2024)



شكل 16: الائتمان المصرفي حسب القطاعات (التغير على أساس سنوي)





تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والمشاريع المتواصلة لعمليات التشجير في إطار مبادرة "السعودية الخضراء". بالنظر إلى عام 2026، تخطط السعودية لزيادة المنتجات الزراعية الأساسية بنحو 13 مليون طن، لتعزيز الأمن الغذائي وتوسيع القطاع (شكل 18).

حقق قطاع الكهرباء والغاز والماء (2,9% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً بنسبة 7,1%، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، مدعوماً بطرح مشاريع بقيمة 44 مليار ريال. تشمل تلك المشاريع استثمارات في تحلية المياه، وشبكات نقل الكهرباء، إضافة إلى توسيع قدرات توليد الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إطلاق مشروع بيثة لتخزين الطاقة بالبطاريات في فبراير - وهو من أكبر المشاريع في العالم - إلى تعزيز استقرار الشبكة في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وبدء تشغيل مشروع آخر كبير لتخزين الطاقة بالبطاريات في ديسمبر في المنطقة الجنوبية الغربية للمملكة. بنهاية عام 2024، بلغت الاستثمارات التراكمية في مجال الطاقة المتجددة 19,8 مليار ريال، وشكلت الطاقة الشمسية 92% من إجمالي تلك الاستثمارات، إلى جانب مزرعة واحدة للرياح، وذلك وفقاً للهيئة العامة للإحصاء (شكل 19).

بالنسبة لعام 2026، يتوقع أن يأتي النمو في هذا القطاع مدفوعاً بالتوسع المستمر في طاقة تحلية المياه، والمزيد من مشاريع توليد الطاقة الشمسية القادمة في الطريق والمرتبطة بتطوير البحر الأحمر، والمدينة المنورة، والجوف، والتحسينات المستمرة في توليد الكهرباء وشبكات النقل. وفي الوقت نفسه، رفعت المؤسسة السعودية للري حصة استخدام المياه المتجددة إلى 30% في عام 2025، وهي تستهدف زيادة هذه النسبة إلى 35% في عام 2026 من خلال الاستخدامات الزراعية والصناعية والحضرية. علاوة على ذلك، ستؤدي خطة تشييد خمسة سدود جديدة، تزيد طاقتها الإجمالية على 8 مليون متر مكعب، إلى مزيد من الدعم للأمن المائي والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة.

شهد قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر (0,8% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً بنسبة 2,5%، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2025، مدعوماً بالجهود المستمرة في عمليات التنقيب عن المعادن الأساسية. لا يزال القطاع صغيراً، لكن المملكة تواصل سعيها لتحقيق طموحها لتصبح مركزاً عالمياً للمعادن المهمة وخدمات التعدين، مع زيادة الاهتمام من قبل المستثمرين سواء الأجنبي أو المحليين.

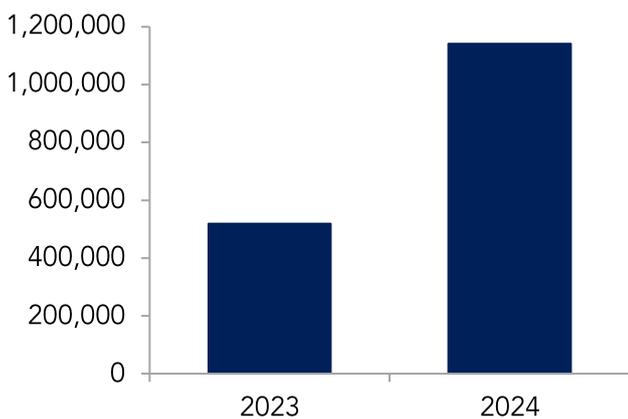
وفقاً لوزارة الصناعة والثروة المعدنية، تضاعفت القيمة الإجمالية للإنفاق على التنقيب خمس مرات بين عامي 2020 و2024، لتصل إلى 1 مليار ريال. هذا النمو قادته الاستثمارات الخاصة، التي ارتفعت من 155 مليون ريال إلى 770 مليون ريال، إضافة إلى زيادة أصغر لكنها ملحوظة في الإنفاق الحكومي من 11 مليون ريال إلى 180 مليون ريال خلال نفس الفترة. كذلك، ارتفع عدد شركات التنقيب بصورة كبيرة، من 6 شركات عام 2020 إلى 226 شركة عام 2024، وشكلت الشركات الأجنبية 66% من إجمالي المشاركين، ومعظمها من كندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، والصين، والهند.

بفضل تلك التطورات، تحسنت مكانة المملكة عالمياً بشكل ملحوظ، حيث ارتفع ترتيب المملكة في مؤشر جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين، الصادر عن معهد فريزر، من المرتبة 104 في عام 2013 إلى المرتبة 23 في عام 2024، كما تحسن ترتيبها في مؤشر الإمكانيات المعدنية من المرتبة 58 إلى

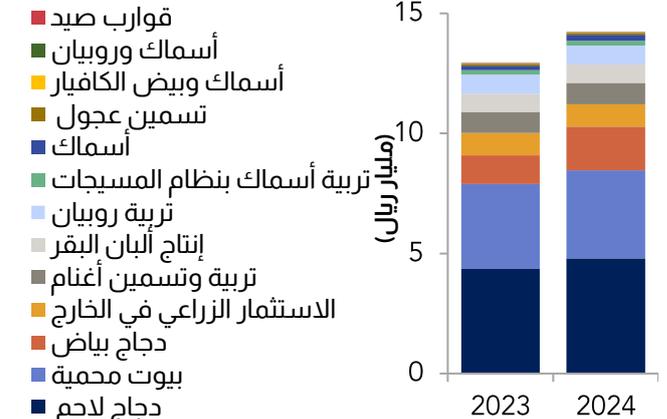
سيكون هناك مزيد من التوسع في مشاريع تحلية المياه وتوليد الطاقة الشمسية خلال عام 2026.

هناك زيادة كبيرة في الاهتمام بقطاع التعدين من قبل شركات التنقيب الأجنبية.

شكل 19: العدد التقديري للوحدات السكنية التي تستخدم الكهرباء المولدة عن طريق الطاقة المتجددة



شكل 18: القروض المقدمة من صندوق التنمية الزراعية لمشاريع الأمن الغذائي





المرتبة 24 خلال نفس الفترة. في عام 2025، أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية أيضاً عن اكتشاف كبير، حوالي 7,8 مليون أوقية من الذهب في أربعة مواقع داخل المملكة.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع تكثيف أنشطة التنقيب في مجالات الألمونيوم، والفوسفات، والذهب، إلى جانب التطوير المستمر للمعادن الهامة، مثل الليثيوم، والجرافيت، والنحاس، والتيتانيوم، والتي تعتبر مدخلات أساسية لسلاسل التوريد المتعلقة بالبطاريات، والسيارات الكهربائية، وتكنولوجيا الفضاء، والصناعات الدفاعية. ووفقاً لوزارة الصناعة والثروة المعدنية، تبلغ القيمة التقديرية لتلك الموارد حوالي 375 مليار ريال. فعلى سبيل المثال، تم الإعلان عن مشروع مشترك بين شركة معادن وشركة إم بي متيريالز الأمريكية في نوفمبر، يهدف إلى إنشاء مصفاة لتكرير المعادن الأرضية النادرة في المملكة، مما يدعم عمليات المعالجات النهائية وإضافة القيمة.

### الوضع المالي: عجز الميزانية سيضيق في المدى المتوسط

توسع عجز الميزانية في عام 2025 إلى 277 مليار ريال (5,8% من الناتج المحلي الإجمالي)، بسبب إيرادات النفط المنخفضة التي تراجع بنسبة 20%، على أساس سنوي. في غضون ذلك، ارتفع الانفاق بنسبة 1% في عام 2025، في أعقاب نمو سريع للانفاق في الفترة بين عامي 2022 و2024.

تتوقع ميزانية العام 2026 عجزاً أصغر مقداره 165 مليار ريال (3,3% من الناتج المحلي الإجمالي). وسيتحقق ذلك نتيجة لزيادة في الإيرادات بنحو 5,2% وتراجع في الإنفاق بنسبة 1,8%، والذي يعود إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالاستثمار، خاصة الإنفاق على بند السلع والخدمات والإنفاق الرأسمالي.

نتوقع أن يكون نمو الإيرادات أضعف مما هو مخطط له، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية. نفترض أن يكون متوسط أسعار خام برنت عند 63 دولاراً للبرميل، وانتاج المملكة من الخام عند 10,1 مليون برميل يومياً في المتوسط، وحجم صادرات الخام والمنتجات المكررة عند 8,6 مليون برميل في اليوم. بناءً على هذه الافتراضات، نتوقع أن تأتي الإيرادات النفطية أقل، على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، ستواصل الإيرادات غير النفطية اتجاهها الصاعد بفضل استمرار نمو الاقتصاد غير النفطي.

بالنسبة لعام 2026، نتوقع أن يأتي الإنفاق أقل بدرجة طفيفة عن مستواه عام 2025، ولكنه يتجاوز الانفاق المقرر في الميزانية بنسبة 3% خلال السنوات العشر الماضية (2016-2025). كان الانفاق الفعلي في المتوسط يتجاوز الإنفاق المقرر في الميزانية بنسبة 7,6%. ويتفاوت حجم الانفاق الزائد بشكل كبير، ويكون أقل بكثير عندما تكون أسعار النفط منخفضة نسبياً.

بشكل عام، نتوقع عجزاً في الميزانية بنسبة 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، وهو أقل من العجز عام 2025، ولكنه أكبر من العجز المخطط له (شكل 20). وبافتراض أنه سيتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، فسيرتفع إجمالي الدين الحكومي إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. على أساس صافي، ومع الأخذ في الاعتبار الودائع الحكومية لدى (ساما) التي تبلغ أكثر من 100 مليار دولار، أي ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدين الحكومي سيكون 26% من الناتج المحلي الإجمالي. باختصار، تتمتع الحكومة بإمكانية جيدة لمجابهة فترة انخفاض أسعار النفط، كما يتضح ذلك من انخفاض الهوامش الربحية للسندات الحكومية في العام الماضي، وبقائها ضيقة للاقتراض في أوائل عام 2026.

من المتوقع، تكثيف أنشطة التنقيب في مجال المعادن الهامة، والتي تعتبر مدخلات أساسية لمختلف سلاسل التوريد.

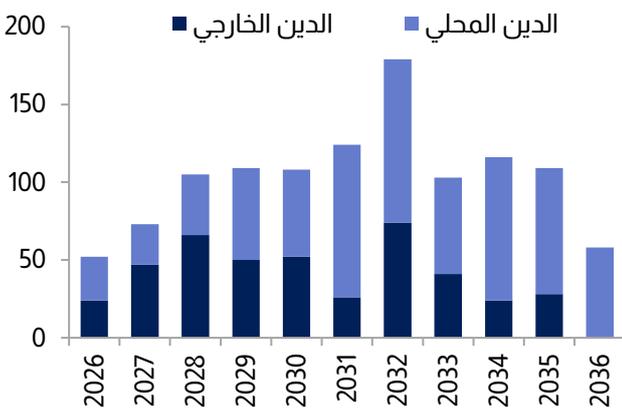
في عام 2025، تراجع إيرادات النفطية بنسبة 20%، على أساس سنوي.

في عام 2026، يتوقع أن يكون نمو الإيرادات أضعف، نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية...

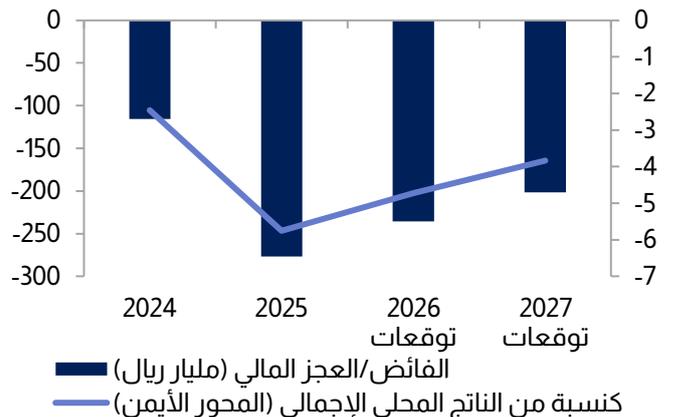
لكن الإيرادات غير النفطية ستواصل نموها.

يُتوقع أن يكون الانفاق الحكومي أقل بدرجة طفيفة عن مستواه في عام 2025.

شكل 21: استحقاقات الدين الحكومي (مليار ريال)



شكل 20: عجز الميزانية العامة (مليار ريال؛ نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)





لا تزال أسعار النفط هي العامل الحاسم المؤثر على الميزانية. فكل تغيير في سعر النفط بقيمة 5 دولارات للبرميل، يؤدي إلى تغيير في عجز الميزانية بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي (مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كمستوى الإنفاق).

في عامي 2027 و2028، تتوقع الحكومة عجزاً أصغر في الميزانية، عند 120-125 مليار ريال (2,2-2,3% من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد بنيت هذه التوقعات على افتراض نمو الإيرادات بنسبة 2,6% في المتوسط ونمو الإنفاق بنسبة 4%. في الواقع، من المنتظر أن تصبح موازين أسواق النفط العالمية أكثر تشديداً بصورة تدريجية في عامي 2027 و2028، نتيجة لتباطؤ امدادات النفط من الدول خارج أوبك، مما يوفر أساساً لارتفاع أسعار النفط، ومن ثم تقلص عجز الميزانية بصورة تدريجية مقارنة بمستوياتها عامي 2025 و2026، بالإضافة إلى ارتفاع أقل في الدين الحكومي.

ستزداد استحقاقات الدين الحكومي في عام 2027، وبصورة أكبر عام 2028، كما جاء في خطة الاقتراض السنوية (شكل 21). وسيؤدي ذلك إلى زيادة حافز الحكومة لخفض العجز، بغرض احتواء متطلبات الاقتراض الإجمالية.

تسلط خطة الميزانية الرامية إلى ضبط الإنفاق الضوء على سياسة المملكة لتحقيق التوازن بين دعم الاقتصاد والمحافظة على مؤشرات مالية قوية، بما في ذلك ارتفاع متحكم به في الدين الحكومي من مستويات منخفضة، ورغم أن استمرار انخفاض أسعار النفط لعام آخر يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، إلا أن التطورات الهيكلية في الاقتصاد ستواصل دعم توسع الأنشطة غير النفطية في عام 2026.

### الحساب الخارجي: العجز يتوسع، لكن الاحتياطات الأجنبية قوية

إلى جانب عجز الميزانية، أيضاً توسع عجز الحساب الجاري عام 2025 - حيث بلغ 25 مليار دولار في الفترة بين يناير إلى سبتمبر 2025. بالنسبة للعام ككل، تقدر حجم العجز في الحساب الجاري بنحو 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي (أو 34 مليار دولار)، ما يعادل ضعف العجز عام 2024، الذي كان عند 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكل انخفاض أسعار النفط، ونمو الواردات، وزيادة تحويلات العاملين الأجانب، المحركات الرئيسية لزيادة العجز. مع ذلك، فإن هذا الحجم في عجز الحساب الجاري يمكن إدارته بسهولة، كما أن احتياطي المملكة من الموجودات الأجنبية لا يزال كبيراً للغاية (شكل 22).

كانت صادرات السلع مستقرة إلى حد كبير، على أساس المقارنة السنوية، خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، حيث تراجع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 7%، على أساس سنوي، مقابل ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة 20%. وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في الصادرات غير النفطية من عمليات إعادة التصدير، التي ارتفعت بنسبة 50% تقريباً، بفضل توسع الخدمات اللوجستية، ولا سيما المنطقة الخاصة للوجستية المتكاملة بجوار مطار الملك خالد الدولي في الرياض والتي تضم مركز توزيع إقليمي لشركة أبل. ستتجاوز الصادرات غير النفطية 100 مليار دولار في عام 2026.

في الوقت نفسه، واصل الإنفاق على الواردات نموه، مرتفعاً بنسبة 9% في الفترة من يناير إلى سبتمبر، مدفوعاً بواردات المعدات والأجهزة الكهربائية. يرتبط جزء كبير من نمو الواردات بتلك الواردات المعاد تصديرها. وفي حال استبعاد تلك الواردات المعاد تصديرها، نجد أن نمو الواردات تباطأ، على أساس سنوي، منذ مايو.

لا تزال المخاطر الرئيسية على التوقعات تأتي من تقلبات أسعار النفط.

تشير الميزانية إلى سياسة المملكة القائمة على الموازنة بين دعم الاقتصاد والمحافظة على مؤشرات مالية قوية.

في عام 2025، أيضاً توسع عجز الحساب الجاري للمملكة.

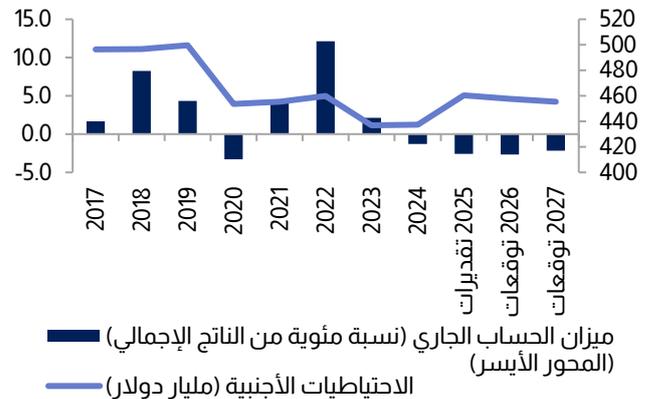
تراجعت الصادرات النفطية، مقابل ارتفاع الصادرات غير النفطية، مدعومة بعمليات إعادة التصدير.

### شكل 23: الاستثمار الأجنبي المباشر

(صافي التدفقات الواردة؛ نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



### شكل 22: الحساب الجاري والاحتياطات الأجنبية





واصل الإنفاق على الواردات  
ارتفاعه.

نتوقع تحقيق مكاسب من صادرات  
السلع غير النفطية وعائدات  
السياحة في عام 2026.

أدت هذه الديناميكيات التجارية إلى انخفاض الفائض التجاري للسلع (65 مليار دولار) في الفترة من يناير إلى سبتمبر. وقد تفوق عجز الخدمات (45 مليار دولار) وتحويلات العاملين الأجانب على هذا الفائض. ونمت هذه الأخيرة بقوة، بنسبة 30%، لتصل إلى 42 مليار دولار.

في عام 2026، نتوقع زيادة طفيفة في عجز الحساب الجاري، ليصبح 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي. ستتخفف الإيرادات النفطية (من الخام والمنتجات المكررة) قليلاً، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، رغم ارتفاع حجم الصادرات. وفي المقابل، سترتفع الإيرادات المتحققة من صادرات السلع غير النفطية والسياحة. في الوقت نفسه، نتوقع أن يتباطأ نمو الواردات والتحويلات الخارجية، ولكنها ستبقى تتكافأ مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية.

زادت احتياطات المملكة من الموجودات الأجنبية في عام 2025، فارتفعت إلى 460 مليار دولار، رغم اتساع عجز الحساب الجاري. ويعزى ذلك إلى صافي التدفقات الواردة عبر الحساب المالي، التي جاءت بصورة أساسية من إصدارات الدين الخارجي من قبل القطاعين العام والخاص (لا سيما البنوك). بصرف النظر عن تدفقات الديون، نتوقع ارتفاعاً تدريجياً في الاستثمار الأجنبي المباشر (شكل 23). في عام 2026، نتوقع أن تبقى الاحتياطات قوية، مع بقاء التدفقات الرأسمالية الواردة قوية. في شهر يناير وحده، بلغ حجم الاقتراض الخارجي حوالي 26 مليار دولار.

### التطورات النقدية والمالية

في عام 2025، نما عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 8,4%، متباطئاً بدرجة طفيفة عن النمو المتوقع عام 2024. عند 8,8%، وجاء هذا النمو مدعوماً بصورة أساسية بالتوسع القوي في الودائع الزمنية والادخارية (36% من عرض النقود الشامل)، والتي ارتفعت بنسبة 23,6% عام 2025. مقارنة بـ 10% عام 2024. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت الودائع تحت الطلب (47% من عرض النقود الشامل) تراجعاً خلال العام، متباطئاً من متوسط نمو بنسبة 7% في النصف الأول إلى 1,3% فقط في النصف الثاني.

نما عرض النقود الشامل (ن3)  
بنسبة 8,4% في عام 2025، في  
أعقاب نموه بنسبة 8,8% عام 2024.

شهدت السيولة في القطاع المصرفي مزيداً من التشديد عام 2025. مع استمرار تجاوز نمو الائتمان لنمو الودائع. ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 11,1% في عام 2025، في حين توسع نمو الائتمان إلى القطاع الخاص بنسبة 10,4%، متباطئاً من 13% في عام 2024 (شكل 24). في غضون ذلك، نما إجمالي الودائع بنسبة 8,7%. نتيجة لذلك، ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 113% بنهاية عام 2025. أصبح وضع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك أكثر سلبية على مدار العام، مما يعكس زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتلبية الطلب القوي على الائتمان المحلي.

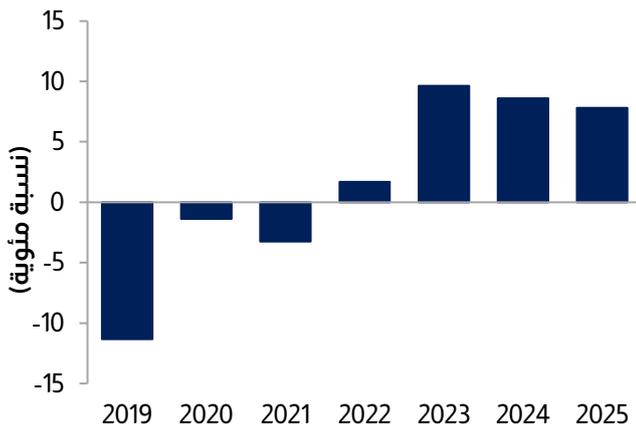
تواصل تشديد السيولة، مع تخطي  
نمو الائتمان نمو الودائع.

في يناير، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، وتبعه في ذلك البنك المركزي السعودي (ساما). نتوقع خفضين لأسعار الفائدة في عام 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين إزاء المسار الذي سينتهجه الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، نظراً لأن التضخم لا يزال أعلى من المستوى المستهدف، والنشاط الاقتصادي لا يزال قوياً. على الرغم من ظهور علامات على تراجع سوق العمل.

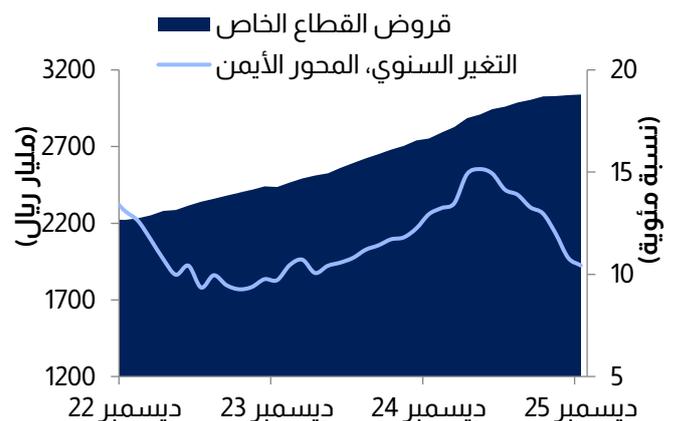
نتوقع خفضين لأسعار الفائدة  
خلال عام 2026.

من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل الجاذبية النسبية للودائع الزمنية والادخارية، والتي نمت بسرعة خلال العامين الماضيين، مما يدعم انتعاش الودائع تحت الطلب. وفي الوقت نفسه، ستدعم أسعار الفائدة المنخفضة، مصحوبة بقوة النشاط في الاقتصاد المحلي، استمرار الطلب القوي على الائتمان، كما أنها ستؤدي إلى تعزيز الطلب على الرهون العقارية، خاصة عندما يكون هناك وضوح أكبر بشأن تأثير التشريعات الأخيرة الخاصة بالعقارات على السوق.

شكل 25: التضخم في إيجارات المساكن يتراجع  
(المتوسطات السنوية - التغيير على أساس سنوي)



شكل 24: يتوقع أن تظل القروض المصرفية إلى القطاع الخاص  
قوية





رغم تشديد السيولة، يتوقع أن يظل نمو الائتمان قوياً، حيث تواصل البنوك الاستفادة من التمويل الخارجي بالجملة (شكل 26). سيدخل حيز التنفيذ هذا العام قرار البنك المركزي السعودي (ساما) القاضي بزيادة قدرها 100 نقطة أساس في احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد. وقد ساهم هذا القرار في تباطؤ نمو الائتمان منذ منتصف عام 2025، لكن القطاع المصرفي يتمتع برأسمال قوي وسيواصل توسيع محافظه الائتمانية. في الوقت نفسه، قد توفر البنوك الإقليمية والدولية تمويلًا مباشراً أكبر للمشاريع الكبيرة والشركات.

من المتوقع أن يبقى نمو الائتمان قوياً.

تواصل تباين نمو الائتمان المقدم للقطاعات في عام 2025، لا سيما لأكثر من ثلاثة قطاعات ائتمانية. في أعقاب تبني سياسات تهدف لاستقرار السوق العقاري، تباطأ نمو الائتمان المقدم إلى قطاع العقارات في النصف الثاني من عام 2025. لا يزال النمو، على أساس سنوي، قوياً، حيث بلغ متوسطه 26% في النصف الثاني، لكن هذا النمو تراجع من ذروة بلغت 40% في مارس، ومنذ يونيو نما رصيد الائتمان الممنوح للقطاع العقاري بنسبة 2,5% فقط. كذلك، تراجع نمو الائتمان المقدم إلى قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، وعلى العكس من ذلك، تسارع الائتمان المقدم إلى قطاع "التصنيع"، الذي بلغ متوسطه 10% عام 2025، مرتفعاً من 3,2% في عام 2024، مدعوماً بقوة الطلب المحلي ومبادرات المحتوى المحلي.

واصلت حصة القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الائتمان توسعها.

في غضون ذلك، واصلت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الائتمان المقدم من البنوك وشركات التمويل ارتفاعها، لتصل إلى 11% في الربع الثالث 2025. وتتفوق هذه الحصة على الحصة المتحققة في الربع الرابع 2024، عند 9,4%. مدفوعة بدرجة كبيرة بارتفاع حاد في الإقراض إلى المنشآت متناهية الصغر، التي نمت بنسبة 88%، على أساس سنوي، في الربع الثالث.

### مؤشرات السلامة المالية

تشير البيانات الخاصة بمقاييس المخاطر (حتى الربع الثالث 2025)، إلى استمرار تحسن القروض المتعثرة، كنسبة من إجمالي القروض، وذلك بانخفاضها إلى 1,1%، من 1,2% في نهاية عام 2024. أيضاً تعتبر المعدلات الرئيسية الأخرى مريحة: على سبيل المثال، بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو 20,4% في نهاية الربع الثالث، بتحسين طفيف مقارنة بنسبة 19,8% في نهاية عام 2024.

في عام 2025، واصلت القروض المتعثرة تراجعها، كما تحسنت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

### التضخم

ارتفع تضخم أسعار المستهلك عام 2025 ككل مقارنة بعام 2024، لكنه بقي منخفضاً، عند 2,04%، ومتوافقاً إلى حد كبير مع توقعاتنا عند 2,1%. وجاءت الضغوط الرئيسية باتجاه الأعلى من فئة "التأمين والخدمات المالية" و"السكن والمرافق" اللذين ارتفعا بنسبة 6,4% و6,1%، على أساس سنوي، على التوالي.

بقي التضخم معتدلاً في عام 2025، وجاءت الضغوط الرئيسية باتجاه الأعلى من فئة "السكن والمرافق".

في عام 2026، نتوقع تراجع التضخم إلى 1,7%. عاكساً تراجع الضغوط في أسعار الغذاء وتباطؤ تضخم الإيجارات. فوفقاً لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو)، ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 4,3% في عام 2025 ككل، مقارنة بنسبة 1,8% في عام 2024 ككل. لكن، الأسعار انخفضت بمتوسط 1,6% في الربع الرابع 2025، مدفوعة بتراجع الأسعار في منتجات الألبان والحبوب والسكر، وسيؤدي ذلك على الأرجح إلى الضغط على أسعار الغذاء المحلية في النصف الأول من عام 2026.

نتوقع انخفاض التضخم، مع تراجع الضغوط في أسعار الغذاء والسكن.

كذلك، يتوقع أن يتباطأ التضخم في فئة "السكن والمرافق"، مدعوماً بتأثيرات المقارنة مع سنة الأساس، وتخفيض الوزن النسبي لتلك الفئة في سلة مؤشر أسعار المستهلك المعدلة، وتجميد أسعار الإيجارات لمدة خمس سنوات في الرياض. وتراجع التضخم في "إيجارات المساكن"، وهي فئة فرعية رئيسية في فئة "السكن والمرافق" إلى متوسط 5,4% في الربع الرابع 2025، منخفضاً من متوسط 10,8% قبل عام، ويتوقع المزيد من التباطؤ في عام 2026 (شكل 25).

يتوقع أن يكون لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي تأثير محدود على تكلفة بعض السلع والخدمات المستوردة في المملكة. وعلى النقيض من ذلك، من المرجح أن تواصل أسعار الذهب المرتفعة الضغط صعوداً على الأسعار في فئة "العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع الأخرى"، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً. بصفة إجمالية، نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 1,7% في عام 2026، ثم يتراجع أكثر إلى 1,5% عام 2027.

### التوقعات لعام 2027

في عام 2027، سيستمر تأثير الإصلاحات الهيكلية وأهداف رؤية 2030، ومواصلة تنفيذ المشاريع، والتركيب السكانية الصحية، في دعم النمو القوي للاقتصاد غير النفطي. وستواصل مختلف القطاعات زيادة طاقتها وتطورها، بما في ذلك السياحة والترفيه، التصنيع غير النفطي، التمويل والتكنولوجيا، فضلاً عن النقل والخدمات اللوجستية. سيؤدي النمو الاقتصادي إلى جذب المزيد من



رأس المال الأجنبي، لا سيما في ظل المبادرات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأسهم والعقارات. كما أن الانتعاش المعتدل في أسعار النفط سيساهم في ذلك، وسيسمح بتقليص عجز الميزانية.

وتشمل المخاطر الرئيسية السلبية على توقعاتنا هذه، الصدمات الخارجية، كضعف نمو الاقتصاد العالمي، وعدم الاستقرار المالي العالمي، أو انخفاض أسعار النفط، أو تفاقم الإضطرابات الجيوسياسية، بما في ذلك التوترات الإقليمية. وهذه الأخيرة ربما تقود إلى ارتفاع أسعار النفط، ولكنها ستؤثر سلباً على مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات. ويُعد الوضع المالي القوي للمملكة عاملاً هاماً للتخفيف من حدة هذه السيناريوهات السلبية.

وتتعلق المخاطر الإيجابية في الغالب بارتفاع أسعار النفط بمستوى أعلى المتوقع، أو زيادة أكبر في التدفقات الرأسمالية الواردة، أو ارتفاع حاد في الإنتاجية نتيجة لحملة الإصلاحات.

## إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من رويترز، بلومبيرج، الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، وصندوق النقد الدولي، وفوكس إيكونوميكس، والاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، "تداول"، ميزانية عام 2026، مجلس الضمان الصحي، برامج رؤية 2030، أوبك، وكالة الطاقة الدولية، إدارة معلومات الطاقة، المنتدى الدولي للطاقة، منصة ماجنيت، ومن مصادر إحصائية محلية ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.



## البيانات الأساسية

2027 توقعات	2026 توقعات	2025 تقديرات	2024	2023	2022	2021	2020	
								<b>الناتج الإجمالي الاسمي</b>
5,273	4,982	4,809	4,703	4,570	4,647	3,685	2,880	(مليار ريال سعودي)
1,406	1,329	1,283	1,254	1,219	1,239	983	768	(مليار دولار أمريكي)
5.8	3.6	2.3	2.9	-1.7	26.1	28.0	-13.6	(معدل التغير السنوي)
								<b>الناتج الإجمالي الحقيقي</b>
								(التغير كنسبة مئوية)
2.3	6.8	5.6	-4.4	-9.0	15.0	1.2	-6.9	الأنشطة النفطية
4.6	4.4	4.9	6.0	7.0	12.4	10.2	-3.0	الأنشطة غير النفطية
1.1	0.9	0.9	3.3	1.1	4.6	1.1	-0.6	الأنشطة الحكومية
3.5	4.5	4.5	2.6	0.5	12.0	6.5	-3.8	معدل التغير الكلي
								<b>المؤشرات النفطية (متوسط)</b>
66	63	68	80	84	104	71	42	خام برنت (دولار/برميل)
10.3	10.1	9.5	9.0	9.6	10.6	9.1	9.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
								<b>مؤشرات الميزانية العامة</b>
								(مليار ريال سعودي)
1182	1115	1112	1,259	1,212	1,268	965	782	إيرادات الدولة
1384	1351	1388	1,375	1,293	1,164	1,039	1,076	مصروفات الدولة
-201	-236	-277	-116	-81	104	-73	-294	الفائض/العجز المالي
-3.8	-4.7	-5.8	-2.5	-1.8	2.2	-2.0	-10.2	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
1956	1755	1519	1,216	1,050	990	938	854	الدين العام المحلي
37.1	35.2	31.6	25.9	23.0	21.3	25.5	29.6	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
								<b>المؤشرات النقدية</b>
1.5	1.7	2.0	1.7	2.3	2.5	3.2	3.2	التضخم (متوسط معدل التغير السنوي)
3.50	3.75	4.25	5.00	6.00	5.00	1.00	1.00	سعر الريو ل "ساما" (نسبة مئوية: نهاية العام)
								<b>مؤشرات التجارة الخارجية</b>
								(مليار دولار)
217	204	209	223	247	327	202	119	عائد صادرات النفط
332	311	305	304	319	410	275	172	عائد الصادرات الإجمالي
246	231	219	206	183	169	135	123	الواردات
86	80	86	98	136	241	140	48	الميزان التجاري
-31	-36	-34	-16	26	150	41	-26	ميزان الحساب الجاري
-2.2	-2.7	-2.6	-1.3	2.1	12.1	4.1	-3.3	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
455	458	460	437	437	460	455	454	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
								<b>المؤشرات الاجتماعية والسكانية</b>
37.8	37.1	36.3	35.3	33.7	32.2	30.8	31.6	تعداد السكان (مليون نسمة)
6.1	6.3	6.5	7.0	7.8	8.2	11.5	12.6	معدل البطالة وسط السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
37,233	35,823	35,369	35,528	36,157	38,510	31,921	24,339	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية، توقعات شركة جدوى للاستثمار للأعوام 2026 و 2027.